(**المصدر نفسه**). وهدّد شامير بالاستقالة، اذا لم يحصل على ثقة المركز ومصادقته على خطابه السياسي. ففي كلمة القاها في اجتماع لاعضاء من مركز الليكود، قال شامير انه يتوجب عليه ان يعلم في جلسة المركز اذا كانت الحركة تمنحه تأييدها وثقتها، «والّا فانه لن يتمكّن من مواصلة اشغال منصبه كرئيس للحكومة» (**هآرتس**، ١/٢/١٩٩٠). واتهمه وزراء «الاشتراطات» بأن تلويحه بالاستقالة من رئاسة الحكومة هدفه الضغط على المركز للفوز بالاكثرية (**يديعوت احرونوت**، ٢/٢/١٩٩٠). واتهمت اوساط مقرّبة من الوزير ليفي رئيس الحكومة بأنه لا يسعى، كما يدّعي، الى حسم الخلافات في المركز، بل يسعى، عملياً، الى اخضاع خصومه في الحركة. وكانت هذه الاوساط تعقّب على رفض شامير اقتراحات نقلت اليه من الوزير ليفي تقضي بتضمين خطابه مسألة عدم اشراك المبعدين وعرب القدس الشرقية في الوفد الفلسطيني، وفي المقابل يدعمه ليفي في المركز. وقالت شخصيات بارزة في الليكود، في تعقيبها على تطورات الازمة في الليكود، ان الحركة تواجه، اليوم، احدى اصعب ساعاتها. فعلى حدّ قولها، «هذه هي المرة الاولى التي تبدو فيها اجواء انشقاق داخل الليكود، منذ التوقيع على اقامة تكتل 'غاحل' في العام ١٩٦٥» (**هآرتس**، ١٢/٢/١٩٩٠). وقالت مصادر أخرى، انه اذا لم يعثر، الى حين افتتاح الجلسة، على تسوية بالنسبة الى كيفية ادارة الجلسة، أو على صيغة مشتركة للجانب السياسي في خطاب شامير، «فمن المتوقع ان تكون جلسة المركز عاصفة، وان يقود الامر الى رفع الجلسة، دون اجراء أية عملية اقتراع» (**المصدر نفسه**). وقالت مصادر مقرّبة من رئيس الحكومة، في معرض تعقيبها على مشاريع القرارات التي سيتقدم بها خصومه الى المركز، ان شامير «يؤيد مضمون تلك الاقتراحات، لكنه يعارض طرح مشاريع قرارات اخرى للتصويت، خلافاً للتصويت على مضمون خطابه» (**المصدر نفسه**، ٩/٢/١٩٩٠). ويستدلّ من قول شامير «اذا حصلت على ثقة المركز، فسوف اتمكن من فرض النظام في الحركة كما هو مألوف في الحركات السياسية المنتظمة، ومن يعارض ذلك، عليه استخلاص الاستنتاجات» (**المصدر نفسه**، ١/٢/١٩٩٠)، ان الحسم الذي يصرّ عليه، لناحية تجديد الثقة به وبسياسته، يهدف الى استخدامه في عملية ترتيب البيت في الليكود، بعد ذلك. ويتّضح هذا التوجه، أيضاً، لدى المقرّبين من شامير، حيث يحثّه هؤلاء على انه يتوجب عليه، في هذه المرة، ان يطرح مسألة قيادة الحركة لعملية حسم غير قابلة للتأويل، وان يضع حدّاً لما يرونه خطوات سوف تقود الى حل الحكومة، وقد تحسم، الى حدّ بعيد، الصراع الدائر على الزعامة في تكتل الليكود، وهوية القادة في المستقبل (**يديعوت احرونوت**، ملحق السبت، ٢/٢/١٩٩٠).

جوهر الصراع وأبعاده

هذه التطورات السياسية، التي بدا ان هناك تفاهماً بشأنها بين الادارة الاميركية ومصر، وتحظى بـ «ضوء أخضر» من م.ت.ف. وتأييد علني من قيادة حزب العمل، سلّطت الاضواء على جلسة مركز الليكود، وخلقت اجواء ترقب وانتظار، نظراً الى الابعاد السياسية التي قد تترتب على عملية الحسم في المركز لصالح أي من المعسكرين المتصارعين، لناحية نتائجها المباشرة، على صعيد الازمة التي احتدمت داخل الليكود، من جهة، وعلى صعيد امكانات التقدّم في عملية التسوية، وارتباط مصير حكومة شامير بذلك، من جهة أخرى. فالادارة الاميركية كانت تترقب نتائج ذلك الصراع، وحسمه لصالح معسكر شامير، «استناداً الى انطباع تولّد لديها، خلال الاتصالات مع شامير ومؤيديه، بأنه بعد جلسة المركز بامكان شامير ان يستجيب بسهولة أكثر للمواقف الاميركية المقبولة من وزير الدفاع» (دانيئيل بلوخ، **دافار**، ١١/٢/١٩٩٠). ومن ناحية أخرى، فالادارة الاميركية اصبحت، كما يبدو، مقتنعة بموقف وزير الدفاع، اسحق رابين، الذي دأب على تكراره في الآونة الاخيرة، بأن حكومة ائتلافية موسّعة هي شرط مسبق، من جانب اسرائيل، لامكان التقدّم في المسار السياسي (فولص، **هآرتس**، ١٦/٢/١٩٩٠). لكن هذا التقويم الاميركي لعملية الحسم في مركز الليكود لصالح شامير، يتجاهل حقيقة نفي شامير نفسه، والعديد من المراقبين والمعلّقين السياسيين، لأي بعد ايديولوجي للصراع بين معسكر شامير ومعسكر وزراء «الاشتراطات». ففي هذا الصدد، أكد شامير، في العديد من تصريحاته خلال اللقاءات التي اجراها مع أعضاء في مركز الليكود، استعداداً للجلسة،